بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده و على آله و صحبه و من تبعهم ممن عبد الله و حكم كتابه و بعد :

إعلم رحمك الله، أن التوحيد هو دين الرسل، و هو إفراد الله بما يستحق و ما يختص به و هو إفراده بالعبادة أيا كان نوعها، و ضابطه : ترك الشرك فيما ذكر و إفراده في ذلك، و من أعظم ما يستحقه الله هو عبادته التي بمعنى الشعائر و النسك التعبدية، و كذلك يستحق أن يفرد في الحكم و التشريع و تلقي العقائد و الأحكام فلا يتلقى إلا عنه و لا يحكم غيره، و كذلك يستحق أن يفرد في إناطة الولاية و الحب، فمن لم يفرد الله فيما يستحق فهو مشرك كافر حلال الدم و المال، و أعظم ما يختص به الله سبحانه، الربوبية و الألوهية و يختص بأسمائه و صفاته و أفعاله فلا مثيل له و لا ند له، فمن لم يفرده بذلك فهو مشرك كافر حلال الدم و المال.

و اعلم أن المنتسبين للإسلام اليوم تنازعوا في القدر الذي لا يمكن الإيمان إلا به، فمنهم من جعل ذاك القدر هو الإعتقاد و القول و أخرجوا العمل عنه و قالوا : يكفي المرء أن ينطق بالشهادتين ليكون مسلما و لو عبد غير الله فإنه يبقى مسلما معذورا بجهله، و هؤلاء لم يعرفو حقيقة الإسلام و لم يشموا رائحة الإيمان، و قابلهم من قال بالتسلسل في التكفير فقالوا: من لم يتسلسل في التكفير فهو كافر، فأدخلوا التسلسل في القدر الذي لا يمكن الإيمان إلا به، و هؤلاء ضلوا و غلوا و غيروا في دين الله، فلو كان التسلسل في التكفير من أصل الإيمان لأغنى ذكره عن ذكر تكفير المشرك الظاهر شركه، فلما لم يذكر الله في كتابه المبين إلا تكفير المشرك علم أن ما زاد عن هذا القدر ليس من أصل الإيمان.

و أهل الإسلام هم من قالو إن ترك الشرك و إفراد الله بالعبادة هو القدر الذي لا يمكن التوحيد إلا به، و هؤلاء هم أهل السنة و الجماعة، و هم متفقون على أن الشرك كفر لكنهم كما وصفهم الله فئتين في الحكم على من سبق ذكره من المنافقين قال تعالى : "فما لكم في المنافقين فئتين"، فئة قالت: إن العلم بكفر المشرك عينا شرط في تحقيق التوحيد، و فئة قالت ليس بشرط إنما هو شرط في كماله لا في صحته.

واعلم رحمك الله، أن القدر الذي لا يمكن الإيمان إلا به هو القدر الذي يحفظ التصور الإسلامي عند أهله كما يحفظ شعائرهم التعبدية و به يحفظ النظام الذي يتمثل فيه هذا الدين و يقيمه أهله، فهو القدر الذي لا تكون به فتنة و يكون الدين كله لله.

فإذا أنقصنا منه شيئا ضاع التصور الإسلامي و فسد إذ جمع أهله بين المسلمين و المجرمين و انتفى العدل الإلهي و حكمته من قلوبهم و قبل أهل ذاك التصور توغل المشركين في صفوف المسلمين و إفساد سائر تصوراتهم و ما يلحق ذلك من فساد في شعائرهم و تعاملهم مع أنفسهم و غيرهم، و هذا الفساد في التصور الإسلامي يعقبه انهيار للشعائر التعبدية و فساد في النظام الذي يحفظ الإسلام.

و إذا زدنا على ذاك التصور ما ليس فيه و أخرجناه من البساطة إلى التعقيد ألغيت الرحمة الإلهية بالضعفاء الأميين الصادقين، و صار تصور أصل الدين لا يدركه إلى أصحاب السعة في التصور و الذكاء و جعلنا الكفر يلحق بالمرء لا لأجل ناقض ارتكبه بل لأجل تصور يعسر إدراكه، فمن لم يتصور كفر عاذر المشرك يكون عند هؤلاء الغلاة كافرا، و ما ذاك إلا لفساد تصورهم لحال هذا الضعيف الأمي ، فلا يبقى لنظام الإسلام من يحفظه و يجاهد عنه إلا العباقرة، و حينئذ تحصل الفرقة بين هؤلاء و هؤلاء فيفسد النظام الذي يحفظ هذا الدين.

فاعلم أن القدر الذي لا يمكن الإيمان إلا به لم يجعله الله معقدا رحمة منه بعباده و حفظا لهم من التفرقة لأجل القصور في التصور و لم يجعله انتسابا لا حقيقة له عدلا منه و تفريقا بين المسلمين و المجرمين، لذا **كان هذا القدر هو اجتناب عبادة الطاغوت و عبادة الله وحده، و هو قدر جدي مع بساطته** إذ يتوقف وصف الإسلام على الإتيان به في الوقت الذي يفهمه كل من الضعفاء و البلد و الأذكياء و العلماء لذا كان العلم بهذا القدر شرط في صحته، و الجهل بهذا القدر لا يحصل إلا عن الإعراض عن إجابة داعي الله استجابة لداعي الشيطان الذي يأمر بالكفر، أو عن الجحد بآيات الله و التكذيب بها، أو ينشأ عن العناد و الإستكبار، و الكل إنما هو من عبادة الطاغوت الذي يمتنع معه تحقق القدر ذاته، لكن ما ينشيء هذا الجهل قد يكون ظاهرا و قد يكون خفيا لا يتصوره الضعفاء، لذا كان العلم بكفر هذا الذي قد يعسر تصور حاله عند الضعفاء ليس شرطا في تحقيق التوحيد.

فعلم أنه بمقتضى عدل الله و رحمته كان :

القدر الذي لا يمكن الإيمان إلا به هو اجتناب عبادة الطاغوت و عبادة الله وحده.

أن العلم بهذا القدر شرط في صحة التوحيد و هو من اللوازم الضرورية لتحقيقه.

أن العلم بكون هذا القدر شرطا في صحة التوحيد و أنه من اللوازم الضرورية لتحقيقه ليس شرطا في تحقيق التوحيد.

فعاذر المشركين كافر، و تصحيح إسلامه لا يكون بالضرورة كفرا، فمن تسلسل في التكفير فأقل أحواله أنه يكون فاسقا لا يرحم الخلق، و من صحح إسلام المشركين فهو معهم في لحوق الكفر به لا في شدة ظهوره.

فمن أظهر الإسلام و لم يأت بناقض له فهذ الذي يقال فيه، إنه لو شهد على المشرك بالكفر فهو مسلم و إن صحح إسلامه فهو كافر.

و اعلم رحمك الله، أن القدر الذي يكون به المرء مسلما ظاهرا هو ثلاثة أمور :

1- الإتيان بالشهادتين.
2- إظهار شرائع الإسلام الظاهرة بحسبان.
3- عدم الإتيان بناقض من نواقض الإسلام.

و كل من شرائع الإسلام الظاهرة و نواقض الإسلام إنما يعتد بها هنا بحسب دخولها في ما هو معلوم من الدين بالإضطرار أو خروجها منه، و المعلوم من الدين بالإضطرار هو على ضربين :

الأول : ما يوجبه العقل و تدعوا الفطرة إليه و جاء الوحي بإثباته و رتب العقوبة على مخالفته و النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح فكيف بالفطرة السليمة، و أدلة الوحي فيه متفقة غير مفترقة و

أهل الإسلام و السنة وسط بين العاذر و المتسلسل

إعداد :
أبو الفداء محمد بن إلياس المغربي
عفا الله عنه

(تهدى و لا تباع)

- دار التوحيد -

مؤتلفة غير مختلفة، و من ذلك بطلان الشرك و حرمة الظلم و الكذب و الفاحشة و غيرها فمن أنكر حرمة شيء من هذا فهو كافر.

الثاني : هو مما لا يوجب العقل إثباته و لا نفيه و كذا الفطرة و جاء الوحي بإثباته و رتب العقوبة على مخالفته و كانت أدلة الوحي فيه متفقة غير مفترقة و مؤتلفة غير مختلفة و علمه الخاص و العام ممن حقق الإسلام المعتبر على النحو المقرر، فمن أنكر الصلاة كفر و لكن إذا درس الإسلام و لم يبق منه إلا الشهادتين خرجت الصلاة عما هو معلوم من الدين بالإضطرار و عذر جاهلها، و هكذا.

و هذان الضربان هما اللذان اختلف فيهما العاذر و المتسلسل، فمرد ضلال العاذر هو إنكار التحسين و التقبيح العقليين لذا جعل المعلوم من الدين بالضرورة كله مما لا يوجب العقل إثباته و لا نفيه و كذا الفطرة و جاء الوحي بإثباته و رتب العقوبة على مخالفته فهذا أشعري جهمي منكر للحكمة ضال في تعريف العدل و جعله هو التصرف في الملك كيف يشاء ففعل الله عنده إنما هو لمجرد المشيئة لا لحكمة فلا مجال للعقل عنده في معرفة ما يحسن و ما يقبح فيما قدره الله إلا بالوحي لكونه يشرع لمجرد المشيئة، و المتسلسل جعل الجميع مما يوجبه العقل و تدعوا الفطرة إليه و قال إن العقل يوجب التسلسل و حكم العقل على النقل فهو معتزلي يوجب على الله فعل الأصلح الذي يوجبه العقل و من ذلك أنه يشرع الأصلح الذي يوجبه العقل، و أهل السنة وسط بين هذا و ذاك فهم يقولون : فعال الله من كماله و تشريعه بمقتضى حكمته التي علمها من علمها و جهلها من جهلها، و المقدرات منها ما يوجب العقل إدراك حسنه أو قبحه و منها ما لا يوجب العقل إدراك حسنه أو قبحه إلا بالوحي.

و لأجل ذلك كان الشرك من الضرب الأول فلا حجة لمن أنكر كفر صاحبه بعد معرفة حاله لضرورة العلم بالحكم المتعلق به، فهنا اجتمع أمران :

- ظهور حال المشرك لدى من صحح إسلامه.
- ظهور المسألة المتعلقة به و ضرورة العلم بها.

و لا يقال إن هذا إنما هو في اليهود و النصارى و المشركين، فإن من عبد الحسين و الجيلاني أظهر كفرا ممن عبد عيسى عليه السلام، و من سب الله أظهر كفرا ممن قال "اتخذ الرحمان ولدا" و من شرع مع الله باسم الشعب أظهر كفرا ممن شرع باسم دين الأحبار و الرهبان و كذا من التزم طاعة الأول أظهر كفرا ممن التزم طاعة الثاني.

و كان تصحيح إسلام المشرك أخفى من الشرك لا للجهل بمناط كفره فلو علم مصحح إسلامه جحده لما عذر بعدم تكفيره، و إنما هي أخفى من جهة إدراك حاله فهنا حصل له أمران :

- خفاء حال عاذر المشرك عند علمه بإعذاره له دون جحده.
- ظهور المسألة المتعلقة به و ضرورة العلم بها كالجحد.

فالحال يتلاشى تصورا كلما ابتعدنا عن المشرك الأول فكيف يقع الخطاب بالشهادة عليه بالكفر و الحكم فرع عن التصور ؟، و هنا يظهر غلو المتسلسلة في التكفير الذين جعلوا حال الثاني كحال الأول سواء بسواء.

و الأمر في الفئتين المسلمتين في خلافهم في كفر العاذر يشبه الخلاف بين مدرك النهار و الشمس ضحى و مدركه عقيب الفجر الصادق، فالأول ظاهر و الثاني خفي مشاهدة، و بصر هؤلاء كبصيرة أولائك.

ثم يقال : إن من صحح إسلام العاذر و يكفر المشرك أنه على دين العاذر -حين لم يدرك حاله- بالقدر الذي لا يجعله على دين المشرك، فهو مركب من اعتبارين :

1- هو على القدر من دين العاذر الذي لا يجعله كافرا.
2- هو ليس على دين المشرك من جهة شركه.

فتبين أنه ليس بعدم براءته من العاذر يكون كافرا إنما ذلك يكون بعدمها من المشرك.

فإذا ثبت هذا علم أن تكفير هذا الموحد انتفى من هذه الجهة، فإن ثبت كفره من جهة أخرى فهو كافر و إلا فالأصل أنه مسلم.

سبحانك اللهم و بحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك و أتوب إليك.